سكان مصر ، باعتبار أن عدد سكان مصر ٣٠ مليـون ، وسكان القطاع لا يتجاوزون ٤٠٠ الف . وبكلمة اخرى ، فان السوق المصري ، في أسوأ احواله، انما كان يوفر عددا من المستهلكين لسلع قطاع غزة الكمالية ، مساويا ، ان لم يكن اكثر ، لاجمالي سكان القطاع .

أدى هذا الوضع الى ولادة سوق جديد بموازاة سوق قطاع غزة ، كانت تتوجه اليه تجارة القطاع . سوق له طابعه الخاص ومستهلكوه ، وبضائعه الكمالية ، وتسند رغبات مستهلكيه قدرات شرائيـة عالية ، بحكـم واقعهم الطبقي ، في وقت كان الطلب في سوق القطاع يتركز بشكل رئيسي على السلع الضرورية ، ومن هنا أتى التضارب بين مصلحة المستهلك في قطاع غزة ، والمستهلك المصري لسلع القطاع .

وليس من اعتراض على اتساع السوق ، ولكن المشكلة كانت في التضارب الذي نشأ بين اعتبارات ومصالح مستهلك السوق الاول ، ومستهلك السوق الطارىء ، باعتبار ان الموارد المالية التي تمول التجارة الخارجية هي موارد محدودة ، واي اتساع للسوق الاول لا بد وان يكون على حساب السـوق الثاني ، وزيادة المخصصات المالية للسلـع الكمالية ستعنـي حكما تناقص مخصصات السلع الضرورية . فما هو المدى الذي بلغه التناقض بين السوقين المذكورين ، وما هو حجم سوق السلع الضرورية .

تتكون الكتلة النقدية المتداولة في سـوق القطاع من مـوارد محليـة وخارجية . والمورد الداخلي يتمثل في الاجور والمرتبات المدفوعة للعاملين في داخل القطاع ، وقد بلغت المبالغ المرصودة للمرتبات والاجور في ميزانية عام ٦٦/٦٥ مبلغ ٩١٣٫٣٢٩ الف جنيه (٣٩) . وتقدر الاجور والمرتبات التي تدفعها الوكالة في قطاع غزة لموظفيها بحوالي ٧٥٠ الف جنيه (٤٠) ، ويضـاف الى هذه المبالغ ، المرتبات والاجور التي كان يدفعها القطاع الخاص (تجارة ، صناعة ، زراعة ، خدمات) للعاملين فيه . وهذه المبالغ في اغلبيتها الساحقة، تعرض فورا في السوق وتشكل قوة شرائية ، وتتجه في معظمها نحو السلع الضرورية . واما المصدر الثاني الذي يزيد عرض النقود في الداخل ويخلق طلبا نقديا ، فيتمثل في المبالغ التي تمول بها تجارة قطاع غزة ، والتي تمثل دخول الحمضيات ، وعائلات الموظفين العاملين في الخارج . وقد بلغت قيمة الواردات عام ١٩٦٦ ، ١١٫٩٩٥ مليون جنيه . وقد غطيت بأموال الموظفين العاملين في الخارج ، وثمن الحمضيات المصدرة الى الخارج ، بلغت قيمة الحمضيـات عام ١٩٦٦ ، ٤٫٣٤٩٠٠٠ مليون جنيه ، ويمكن لنا تقسيم هذه المبالغ الـى قسمين متساويين تقريبا ، عائدات كبار الملاك ، وصغار المزارعين الذين تتراوح ملكياتهم بين دونم واحد وعشرة دونمات ، وهي الملكيات التي شجرت في الفترة